

Distr.: General
22 May 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ١٣٦ من جدول الأعمال
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالة المالية للمنظمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٧ أيار/مايو ٢٠١٢ ويقدم تحديثًا للمعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/66/521).

ويركز التقرير بالدرجة الأولى على أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة؛ والأنصبة المقررة غير المدفوعة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ وديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تحسنت الحالة النقدية في معظم المجالات، مع أن الأنصبة المقررة غير المدفوعة كانت أكبر في عدة فئات مقارنة بنهاية عام ٢٠١٠. وحدث أيضًا بعض التحسن في مستوى الديون المستحقة للدول الأعضاء.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230512 230512 12-34862 (A)



وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، كان الوضع المالي للمنظمة يعكس مزيداً من التقدم، مع زيادة عدد الدول الأعضاء التي وفّت بالتزاماتها بالكامل وانخفاض الأنصبة المقررة غير المدفوعة مقارنة بعام ٢٠١١ على مستوى جميع الفئات. ومع ذلك، ما زالت عدة عمليات لحفظ السلام تتأثر بحالات نقص السيولة النقدية التي تؤثر على توقيت سداد المدفوعات إلى البلدان المساهمة بقوات. ورغم التحسن العام الملحوظ في عام ٢٠١٢، ستتوقف النتيجة النهائية إلى حد كبير على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل تجاه المنظمة خلال الفترة المتبقية من السنة.

أولا - مقدمة

١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمم العام (A/66/521). ويقدم أيضا استعراضا للحالة المالية للمنظمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتوقعات مستكملة بناء على ما توافر من معلومات حتى ٧ أيار/مايو ٢٠١٢.

٢ - ويُنظر في هذا التقرير إلى الحالة المالية للأمم المتحدة على أساس المؤشرات المالية الأربع الرئيسية التي تستخدم عادة لقياس قوة للمنظمة، وهي الأنصبة المقررة الصادرة؛ والأنصبة المقررة غير المدفوعة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ وديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء.

ثانيا - استعراض الحالة المالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

٣ - يبين استعراض الوضع المالي للمنظمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أن مستوى الأنصبة المقررة للميزانية العادية زاد إلى ٢ ٤١٥ مليون دولار من ٢ ١٦٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وكانت الأنصبة المقررة للمحكمتين الدوليتين قد زادت أيضا من ٢٥٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٢٨٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. إلا أنه من جهة أخرى، انخفضت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، من ٩ ٦٧١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٨ ٦٥١ مليون دولار، في حين أن مستوى الأنصبة المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر ظل على حاله عند ٣٤١ مليون دولار. وكانت الأنصبة المقررة غير المدفوعة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أكبر مقارنة بالسنة الماضية فيما يتعلق بالميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمخطط العام لتجديد مباني المقر، في حين أن الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين الدوليتين بقيت في المستوى نفسه.

٤ - وقد تحسنت الحالة النقدية في معظم المجالات، وحدث أيضا بعض التحسن في مستوى الديون المستحقة للدول الأعضاء، مع أنه كان أقل من المتوقع أثناء عرض الحالة المالية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

ألف - الميزانية العادية

٥ - كانت الأنصبة المقررة والمدفوعات للميزانية العادية أكبر في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، بما قدره ٢٤٩ مليون دولار و ١٦٢ مليون دولار، على التوالي. وكانت

الاشتراكات المقررة غير المدفوعة أيضا أكبر بما قدره ١٠٣ ملايين دولار، وبلغت ٤٥٤ مليون دولار، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مقارنة بمبلغ ٣٥١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٦ - وكانت ١٤٣ دولة من الدول الأعضاء في المجموع قد سددت أنصبتها المقررة بالكامل للميزانية العادية بحلول نهاية عام ٢٠١١، وبذلك تم تجاوز العدد المسجل في العام الماضي بخمس دول أعضاء. ويود الأمين العام التقدم بالشكر إلى الدول الأعضاء التي وفّت بالتزاماتها المالية بالكامل للميزانية العادية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويحث كافة الدول الأعضاء الأخرى على تسديد أنصبتها المقررة بالكامل في أبكر وقت ممكن.

٧ - ومن الواضح أن الأنصبة المقررة غير المدفوعة البالغة ٤٥٤ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أقل من مبلغ ٨٦٧ مليون دولار المستحق المبلغ عنه في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. غير أن هذا المبلغ ما زال مركزاً، إذ إن ٩٥ في المائة منه مستحق لأربع دول أعضاء وتتعلق ٥ في المائة منه ببقية الدول الأعضاء الـ ٤٥.

٨ - وبحلول ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، كانت في المجموع ٩٢ دولة من الدول الأعضاء قد سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل، وبذلك تم تجاوز العدد الذي كان قد سدد أنصبة المقررة بحلول ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، وهو التاريخ النهائي لاستعراض تلك السنة، بست دول أعضاء.

٩ - ونتج عن الأنصبة المقررة الجديدة لعام ٢٠١٢ وقدرها ٢,٤ بليون دولار، إلى جانب الرصيد غير المسدد البالغ ٤٥٤ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ما مجموعه ٢,٩ بليون دولار من الأنصبة المقررة المستحقة الدفع. ومقابل هذا، وردت مدفوعات قدرها ١,٧ بليون دولار بحلول ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، مما خفض المبلغ المستحق إلى ١,٢ بليون دولار. وما زال هذا المبلغ مركزاً، إذ يُعزى ٩٥ في المائة من المجموع إلى ثماني دول أعضاء. ومن أصل هذا المبلغ ورد ١٧١ مليون دولار من دولة عضو واحدة بعد التاريخ النهائي وهو ٧ أيار/مايو ٢٠١٢. وستتوقف النتيجة النهائية لعام ٢٠١٢ إلى حد كبير على الإجراءات التي ستتخذها هذه الدول الأعضاء المحددة.

١٠ - وتتألف الموارد النقدية للميزانية العادية من الصندوق العام، الذي تدفع له الأنصبة المقررة، وصندوق رأس المال المتداول، الذي تأذن الجمعية العامة بدفع سلف له بصورة دورية، والحساب الخاص. وفي نهاية عام ٢٠١١، كان مبلغ نقدي قدره ٩٤ مليون دولار متاحاً للميزانية العادية. وحتى ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، وصل هذا المبلغ إلى ٨١٩ مليون دولار، فضلاً عن مبلغ قدره ٤٠٧ ملايين دولار في الحسابين الاحتياطين ذوي الصلة (صندوق

رأس المال المتداول والحساب الخاص). ويعزى هذا التغير الكبير فيما يتعلق بالميزانية العادية إلى استلام أنصبة مقررّة في بداية السنة ستُحمل النفقات عليها طوال السنة. وفي هذه المرحلة، من المتوقع أن تُنهي الميزانية العادية هذه السنة برصيد نقدي إيجابي. وسيتوقف الوضع النهائي لعام ٢٠١٢ إلى حد كبير على ما تتخذه الدول الأعضاء الثماني المشار إليها في الفقرة ٩ أعلاه.

باء - عمليات حفظ السلام

١١ - لما كان الطلب على أنشطة حفظ السلام بحكم طبيعته أمرا لا يمكن التنبؤ به، من الصعب التنبؤ بالنتائج المالية بأي قدر من الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، لحفظ السلام فترة مالية مختلفة، تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه وليس من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ وتحدد الأنصبة المقررة بصورة مستقلة لكل عملية؛ ونظرا لأنه يمكن تحديد الأنصبة المقررة في الوقت الحالي فقط إلى نهاية فترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإن الأنصبة تُحدد لفترات مختلفة على مدار العام. وتتسبب جميع تلك العوامل في تعقد إجراء مقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام والحالة المالية للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين.

١٢ - وكان مجموع المبلغ المستحق لعمليات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠١١ هو ٢,٦ بليون دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ١٦٤ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٢,٥ بليون دولار المستحق في نهاية عام ٢٠١٠. وبمقارنة ذلك المبلغ بمبلغ ٣,٣ بلايين دولار المستحق في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان هناك انخفاض في الأنصبة المقررة غير المدفوعة، وربما يعكس ذلك الأثر الناجم عن اختلاف دورات الدفع الخاصة بالدول الأعضاء. ومع ذلك، ظل الجزء الأكبر من مبلغ ٢,٦ بليون دولار المستحق في نهاية عام ٢٠١١ (أي حوالي ٨٠ في المائة) مستحقا على تسع دول أعضاء.

١٣ - ونظرا لعدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة في التقيد التام بمواعيد دفع تلك الأنصبة المقررة. ويود الأمين العام أن يوجه الشكر بصفة خاصة إلى الدول الأعضاء البالغ عددها ٢٩ دولة التي سددت جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد لعمليات حفظ السلام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وهي: الأردن، وأرمينيا، وأستراليا، وإستونيا، والسويد، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وبليز، وبوركينا فاسو، وبولندا، وتايلند، وجزر سليمان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، وسانت كيتيس ونيفيس، وسنغافورة، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، ولاتفيا، وموناكو،

والنرويج، والنيجر، ونيوزيلندا، وهولندا. ويزيد عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة لحفظ السلام بالكامل في نهاية عام ٢٠١١ بدولتين عضوين مقارنة بالعدد المسجل في نهاية عام ٢٠١٠.

١٤ - وعلى الرغم من أن المبالغ النقدية المتاحة لحفظ السلام في نهاية عام ٢٠١١ بلغت حوالي ٣,٨ بلايين دولار، فإنها قُسمت بين الحسابات المستقلة التي تُمسك لكل عملية من عمليات حفظ السلام وثمة قيود مفروضة على استخدام هذه المبالغ النقدية. فقد قضت الجمعية العامة في قرارها بشأن تمويل عمليات حفظ السلام بعدم تمويل أي بعثة لحفظ السلام عن طريق الاقتراض من بعثات عاملة أخرى لحفظ السلام. وفضلا عن ذلك، فإن اختصاصات الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام تقتصر استعمال هذا الصندوق على العمليات الجديدة وعلى توسيع نطاق العمليات القائمة. ومن مجموع المبالغ النقدية المتاحة في حسابات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠١١، كان مبلغ قدره ٣ ٣٩٨ مليون دولار مرصودا للبعثات العاملة، و ٢٣٨ مليون دولار مرصودا للبعثات المنتهية، ورصيد قدره ١٤٠ مليون دولار مخصصا للصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١٥ - وتبين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام في ٧ أيار/مايو ٢٠١٢ تحسنا كبيرا. فقد صدرت بحلول ذلك التاريخ أنصبة مقررة جديدة تزيد عن ١,٢ بليون دولار. وفي مقابل ذلك، ورد ضعف ذلك المبلغ، أي ٢,٤ بليون دولار، من الأنصبة المقررة مما خفض المبلغ غير المسدد من ٢,٦ بليون دولار إلى ١,٤ بليون دولار. ومن أصل المجموع المستحق لعمليات حفظ السلام حتى ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، تعود ٧٩ في المائة منه إلى سبع دول أعضاء.

١٦ - ويود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ ٣٧ التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام التي كانت مستحقة وواجبة السداد في ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، وهي: الاتحاد الروسي، وإريتريا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، والسويد، وألمانيا، والنرويج، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبليز، وبوركينا فاسو، وتايلند، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، وسنغافورة، وسويسرا، وطاجيكستان، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وملاوي، وموناكو، والنمسا، والنيجر، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان. ويزيد عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام بالكامل بحلول ٧ أيار/مايو ٢٠١٢ بست دول أعضاء عن العدد المسجل في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١.

١٧ - واستنادا إلى المعلومات المتاحة حاليا، يتوقع أن يصل مجموع المبالغ النقدية المتاحة في حسابات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠١٢ إلى أكثر من ٣ بلايين دولار، منها ٢,٦ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة، و ٢٧٩ مليون دولار في حسابات البعثات المنتهية، و ١٣٩ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. وتستند هذه التقديرات إلى المتحصلات والمصروفات المتوقعة، فضلا عن إعادة تصنيف بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من بعثة عاملة إلى بعثة منتهية.

١٨ - وفي ما يتعلق بالديون المستحقة للدول الأعضاء، كان المبلغ المستحق فيما يتصل بالقوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ هو ٥٢٩ مليون دولار، وهو ما يعكس انخفاضا مقارنة بمبلغ ٥٣٩ مليون دولار المستحق في بداية العام. ومن المتوقع أن تزيد الالتزامات الجديدة في عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١. ونتيجة لذلك، بحلول نهاية عام ٢٠١٢، يتوقع أن تزيد الديون المستحقة للدول الأعضاء إلى ٦٧٨ مليون دولار. ويستند هذا إلى التزامات جديدة متوقعة قدرها ٢,١ بليون دولار ومدفوعات متوقعة قدرها ١,٩ بليون دولار. وحتى ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، كان المبلغ المستحق هو ٧٧٤ مليون دولار، منه ٥٠ في المائة مستحقة لثمان دول أعضاء (إثيوبيا، وباكستان، وبنغلاديش، وجنوب أفريقيا، ومصر، ونيجيريا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية).

١٩ - وسُددت المدفوعات عن تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة حتى كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠١٢ لجميع البعثات العاملة، باستثناء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بسبب عدم كفاية مستويات المبالغ النقدية المتاحة لهاتين البعثتين. وسُددت المدفوعات عن تكاليف المعدات المملوكة للوحدات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لجميع البعثات العاملة، باستثناء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أيضا بسبب عدم كفاية مستويات المبالغ النقدية المتاحة لتلك البعثات. وتتوقف المدفوعات المتوقعة لعام ٢٠١٢ على وضع مذكرات التفاهم في صيغها النهائية في أوانها. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، من أصل ٣٢٦ مذكورة تفاهم متعلقة بجميع بعثات حفظ السلام، كانت ٣١ منها (٩,٥ في المائة) لم توضع بعد في صيغها النهائية. وبطبيعة الحال، سيتوقف المستوى الفعلي للمدفوعات على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة.

جيم - المحكمتان الدوليتان

٢٠ - ظل الوضع المالي للمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠١١ دون تغيير في نهاية ذلك العام، إذ تطابق المبلغ غير المسدد وهو ٢٧ مليون دولار مع المبلغ المسجل في نهاية عام ٢٠١٠.

٢١ - وكانت الأنصبة المقررة غير المدفوعة وقدرها ٢٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١١ أقل بشكل ملحوظ من المبلغ غير المسدد الذي قدره ٥٦ مليون دولار المبلغ عنه في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ لكن تراكمتها ظلت شديدة التركيز، حيث إن ٧٠ في المائة من المجموع كان يعزى إلى أربع دول أعضاء.

٢٢ - وسددت ١٠٥ دول أعضاء في المجموع أنصبتها المقررة بالكامل للمحكمتين الدوليتين بحلول نهاية عام ٢٠١١، أي بزيادة ٧ دول أعضاء مقارنة بنهاية عام ٢٠١٠. ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره لهذه الدول الأعضاء الـ ١٠٥ التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

٢٣ - وقد تحسنت الحالة المالية للمحكمتين الدوليتين في عام ٢٠١٢. ففي ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة ٨٤ مليون دولار، وهو ما عكس مستويات أقل من مبلغ ١٣٣ مليون دولار المسجل في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١. وبحلول ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، كانت ٦٤ دولة من الدول الأعضاء قد سددت أنصبتها المقررة إلى المحكمتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، أي بزيادة ثلاث دول أعضاء مقارنة بما سُجل في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١. وتشير التوقعات الحالية إلى أن المحكمتين من المرتقب أن تُنهي هذه السنة بأرصدة نقدية إيجابية تكاد تطابق الأرصدة النقدية الفعلية في نهاية عام ٢٠١١. غير أن النتيجة الفعلية لعام ٢٠١٢ تتوقف، مرة أخرى، على استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المحكمتين.

دال - المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢٤ - قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٩٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، إنشاء حساب خاص للمخطط العام لتجديد مباني المقر. ومنذ ذلك الحين، أُصدرت الأنصبة المقررة في إطار الحساب الخاص حتى نهاية عام ٢٠١١، وفقا للترتيبات المالية المعتمدة.

٢٥ - وحتى ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، سددت ١٨٨ دولة من الدول الأعضاء مدفوعات بلغ مجموعها ١,٨٦ بليون دولار، وما زالت ٨ ملايين دولار مستحقة حاليا. ومن أصل هذا

العدد، سددت ١٤٢ دولة عضواً أنصبتها بالكامل، بينما سددت ٤٦ دولة عضواً مدفوعات جزئية. وللأسف أن أربع دول أعضاء لم تسدد حتى الآن أي مدفوعات إلى المخطط العام لتحديد مبادئ المقر.

٢٦ - وبالإضافة إلى تكلفة المشروع، وافقت الجمعية العامة على إنشاء احتياطي لرأس المال المتداول بمبلغ ٤٥ مليون دولار. وحتى ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، كانت ١٨٣ دولة عضواً قد سددت بالفعل مدفوعات تكاد تكفي لتمويل الاحتياطي بشكل كامل، وبقي رصيد مستحق يبلغ ٨ ٧٨٥ دولاراً.

ثالثاً - الاستنتاجات

٢٧ - أظهر الوضع المالي في نهاية عام ٢٠١١ تحسناً في بعض المجالات رغم المناخ المالي العالمي. ومع أن الأنصبة المقررة غير المدفوعة كانت أكبر في عدة فئات مقارنة بالمستويات المشهودة في نهاية عام ٢٠١٠، فإن عدد الدول الأعضاء التي وفّت بالتزاماتها بالكامل زاد في جميع الفئات وتحسنت الحالة النقدية في معظم المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، كان مستوى الديون المستحقة للدول الأعضاء أقل بشكل طفيف مقارنة بالعام الماضي.

٢٨ - وهناك علامات مشجعة أخرى على إحراز تقدم في الوضع المالي للمنظمة في عام ٢٠١٢. وتعكس أحدث حالة استمرار التركيز على تحسين سبل حصول الدول الأعضاء على المعلومات المتعلقة بحالة الاشتراكات. ونتيجة للمكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة، حدثت زيادة مطردة في عدد الدول الأعضاء التي تبرهن على التزامها تجاه المنظمة عن طريق الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل في أثناء عرض الحالة المالية.

٢٩ - ونتيجة لذلك، في ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، كانت الأنصبة المقررة غير المدفوعة في مستويات أقل مقارنة بالعام الماضي على صعيد جميع الفئات، مما أسفر عن انخفاض يزيد مجموعه عن ٦٠٠ مليون دولار. ورغم هذا التحسن، ما زالت بعض عمليات حفظ السلام متأثرة بحالات نقص المبالغ النقدية التي تؤثر أيضاً على توقيت سداد المدفوعات إلى البلدان المساهمة بقوات.

٣٠ - ويود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين وعمليات حفظ السلام والمخطط العام لتحديد مبادئ المقر التي كانت مستحقة وواجبة السداد في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، وهي: إريتريا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبليز، وبوركينا فاسو، وتايلند، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا،

والدانمرك، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وطاجيكستان، وفنلندا، وكندا، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وملاوي، وموناكو، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وبنغلاديش، وهولندا، واليابان. وينتج عن المدفوعات المقبوضة منذ ذلك الحين إضافة ليسوتو إلى قائمة الدول الأعضاء التي سددت بالكامل جميع الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة السداد. وتُحث الدول الأخرى على أن تحذو حذو هذه البلدان.

٣١ - وكما كان عليه الحال دائما، تعتمد السلامة المالية للمنظمة على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي أوانها.